الفصل الأول

دور إدارة الأعمال الدولية في نشر الاستثمار الأجنبي في دول القوى العاملة

من السمات التي ميزت العلاقات الدولية خلال الثلاث عقود الأخيرة هو النمو السريع والمتزايد للأعمال الدولية في مجالات التبادل التجاري والاستثمارات والأدوات المالية (التدفقات التجارية والمالية).

و يعزى هذا النمو في حجم التدفقات التجارية والمالية بين الأسواق العالمية إلى انفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض والنموَ الهائل والسريع في :

- التكنولوجيا الصناعية والإنتاج (أساليب، أدوات وأنظمة الإنتاج الحديثة والمتطورة)،
- تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات الالكترونية والإعلامية (قدرة البنوك على التحويل الفوري للأموال)
- انتشار المراكز المالية وظهور الأساليب الحديثة لإدارتها.

أولاً: المفاهيم الأساسية :

1. مفهوم الأعمال الدولية :

إن المقصود بمصطلح الأعمال الدولية أي نشاط استثماري أو تجاري لمنتج أو تاجر لسلعة أو خدمة يتعدى مداه وانتشاره الحدود الجغرافية لبلد ما.

وقد وردت عدت تعريفات في أدبيات الأعمال الدولية **من ضمنها :**

- تعريف (Shiva Ramu) حيث يعرفها **على أنها:**
- أي نشاط تجاري أو خدمي تقوم به أي منظمة أعمال عبر حدود وطنية لدولتين أو أكثر".
- كما عرفت أيضا **على أنها:**

الأنشطة التي تقوم بها الشركات الكبيرة التي تمتلك وحدات تشـــغيلية خارج بلدانها الأصلية (**البلد الأم**).

إذن فهي معاملات بين أفراد ومنشآت من دول مختلفة في شكل أنشطة تجارية أو استثمارات متنوعة تمتاز بالديمومة ويمكن التأثير عليها بأشـــكال مختلفة؛ وهو ما يشكل مجالا لإدارة الأعمال الدولية..

2. **مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر**:

هو شراء وتملك أصول خارجية في شركات عاملة أو المساهمة فيهـــا أي امتلاك شيء ملموس ومحدد يمكن المستثمر من التأثير بدرجة ما علـــى مسار المنشأة المساهم فيها.

3. **الاستثمار الأجنبي غير المباشر**:

ويكون بشراء أوراق مالية في شكل أسهم أو سندات تصدرها مؤسسة أجنبية أخرى ، يستهدف الربح ويكون لصاحبه حق غير مباشر لا يمكنه من التأثير في مسار المؤسسة.

4. **الشركة الدولية** :

هي التي تمتلك أو تتحكم في أنشطة اقتصادية في أكثر من بلد، ســـواء من خلال الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة .

إذن هي (**صفاتها**) :

- تمتلك طاقة إنتاجية في أكثر من بلد .
- تدير طاقاتها وفروعها وفقا لإستراتيجية واحدة .
- تشكل إطارا لنقل الأموال والأفراد والسلع والأفكار ، سواء بين رئاستها وفروعها أو بينها وبين زبائنها والشركات الأخرى .

يميز بعض المختصين عموما في إدارة الأعمال ما بين الأنواع الثلاثة **التالية للشركات الدولية:**

1) الشركة الدولية (I.Company): وتكون قاعدة ومحور أعمالها في موطنها؛
2) الشركة متعددة الجنسيات (M. Company): وهي التي تتخذ أكثر من موطن لهذه الأعمال؛
3) الشركة العالمية (G. Company): وهي مرحلة متقدمة لا يصبح فيها موطن محدد للشركة من حيث التوجه والنظرة لأعمالها.

ثانياً: أهمية الأعمال الدولية وأنواعها :

- **أهمية الأعمال الدولية** :

وتبرزها الأرقام المذهلة لتطور الأعمال الدولية وبشكل تطورت معه الحاجة إلى إدارة الأعمال الدولية التي على حداثتها أصبحت لها مكانتها البارزة في حقل المعرفة الإدارية.

- **أنواع الأعمال الدولية :**
  - التجارة الخارجية (Foreign. Trade)؛
  - الاستثمارات الأجنبية المباشرة (D. Foreign. Investment)؛

- الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة(I.F.I)

- **أنواع أخرى للأعمال الدولية :**
- **ومنها على وجه الخصوص :**

الترخيص :

وبموجب شكله الرئيسي فإن الشركة الأجنبية (مثلا كوكاكولا، فنادق هيلتون...) تقوم بالسماح لشركة أخرى في بلد أخر باستعمال تقنية معينة طورتها الشركة الأجنبية أو باستخدام اسم تجاري ملك لتلك الشركة مقابل إتاوة تدفعها الشركة المحلية .

١) تسليم المفتاح :

هنا تتعهد شركة أجنبية بإكمال مشروع بكاملة أو جزء منه على حسب الاتفاق وتنفيذ ذلك المشروع من مراحله الأولية حتى مرحلة التشغيل عقود الإدارة : بموجبها تقوم شركة أجنبية بإدارة منشأة في بلد أخر مقابل اجر، ومقابل القيام بالإدارة تتلقى الشركة الأجنبية أتعاباً أو نصيبا في الأرباح .

(عادة لا تتجاوز 30%)

٢) عقود التصنيع :

هنا تعقد الشركة متعددة الجنسية اتفاقية مع شركة وطنية عامة أو خاصة في الدولة المضيفة يتم بمقتضاها قيام احد الطرفين نيابة عن الطرف الثاني بتصنيع وإنتاج سلعة معينة وربما وضع علامة الشركة الأخرى عليها وشحنها إليها.

- **فهي إذن اتفاقيات إنتاج بالوكالة وتكون عادة طويلة الأجل .**

٣) عقود التصدير (الوكالة) :

هي عبارة عن اتفاقية بين طرفين يقوم بموجبها احد الطرفين(الطرف الأصيل) بتوظيف الطرف الثاني (الوكيل) لبيع أو تسهيل أو إبرام اتفاقيات بيع سلع ومنتجات الطرف الأول لطرف ثالث هو المستهلك النهائي أو الصناعي يتلقى الوكيل عمولة عن كل صفقة تتم وهو مجرد وسيط أو ممثل حيث يحتفظ الطرف الأول بعلامته التجارية على السلع كما يحتفظ بملكية السلع إلى أن تكتمل المبادلة .

٤) الاستثمارات المشتركة :

وبموجبها تقوم الشركة الدولية في حصة مشاركة مع شركة دولية أخرى لتنفيذ مشروع في بلد ثالث ، وقد تدخل الشركة متعددة الجنسيات في استثمار مشترك مع شريك محلي في بلد أجنبي .

- **وأمام إدارة هذه المشروعات المشتركة ثلاثة بدائل هي :**

1) الإدارة المشتركة .
2) الإدارة التي يهيمن عليها الشريك صاحب الحصة الأكبر.
3) الإدارة المستقلة التي يكون فيها للمشروع مديره العام المستقل عن أي من الشريكين .

أشكال الاحتكارات والتكتلات في الأعمال الدولية :

- **تعريف الاحتكار :**

هو تفاهم أو تكتل مجموعة من الشركات متعددة الجنسية يتمركز تحت سيطرتها إنتاج أو تصريف الجزء الساحق من هذه البضاعة أو تلك سعيا وراء الربح المطلق .

- **أهم أشكال الاحتكارات لدينا :**

1. الكارتلات
2. السنديكات
3. التروس
4. الكونسورتيوم

1) الكارت (Cartel) :

وهو تكتل مجموعة من الشركات يتفق أصحابها على تقاسم أسواق التصريف ، وعلى أسعار البيع ويحددون كمية البضائع الواجب إنتاجها، غير أن هذه المؤسسات تصنع وتبيع المنتجات بشكل مستقل .

2) السند يكات (Syndicates) :

تكتل يتكون من شركات أكبر وأكثر تطورا من الكارت، فأعضاؤه الذين ينتجون بصورة مستقلة أحق لهم وفق أحكام العضوية بيع منتجاتهم أو شراء موادهم الأولية بأنفسهم، بل يولفون لذلك جهازا تجاريا مشتركا.

3) التروس (Trusts) :

وهو احتكار تصبح فيه ملكية جميع المؤسسات الأعضاء ملكية مشتركة ، ويتقاضى فيه المالكون السابقون (الذين أصبحوا مساهمين) الأرباح وفقا لنسبة أسهمهم.

4) الكونسورسيوم (consortium) :

وهو اتحاد يتكون من أكبر الترموستات أو المؤسسات من مختلف الفروع الصناعية والبنوك والشركات التجارية وشركات النقل والتأمين على أساس تبعية مالية مشتركة إزاء كبرى الشركات متعددة الجنسيات.

ثالثا: منهاج إدارة الأعمال الدولية :

1. طبيعة الأعمال الدولية :

ترتكز دراسات الأعمال الدولية على المشاكل الخاصة والناتجة عن كون المنشأة الدولية تعمل في أكثر من دولة (بيئة دولية).

تتم ممارسة الأعمال الدولية من طرف المنشآت الكبيرة والشركات الصغيرة (لم تعد تقتصر الأعمال الدولية َ على المنشآت الدولية الكبيرة فقط).

مارس المنشآت في الأعمال الدولية أنشطة مختلفة (السلع/الخدمات، الإنتاج/التسويق، المعدات/الإفراد ..الخ) .

تعتبر المعايير والمتغيرات البيئية الموجودة في البيئة الدولية في غاية الأهمية بالنسبة للمنشأة الدولية.

تتميز الأعمال الدولية بضرورة انسجام المنشأة الدولية مع الظروف البيئية الجديدة التي تعمل فيها.(المعايير والمتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والحضارية والثقافية،والتكنولوجية،والقانونية،والسياسية.. الخ).

تمارس المنشأة الدولية أنشطتها في السوق الدولية في ظروف غامضة ومتناقضة تخضع للتغير السريع، مما يستلزم منها جهد أكبر لتحقيق الانسجام والتواؤم مع بيئة التعامل في البلد المضيف (بيئة الأعمال الدولية).

- **منهجية إدارة الأعمال الدولية ومكانتها من إدارة الأعمال**:

تعد إدارة الأعمال الدولية جزءا من إدارة الأعمال ،لذا فهي تستخدم إلى حد كبير نفس المنهجية وتطبق نفس القواعد والنظم .

غير أن منهاجها يتطلب بعداً إضافيا يستدعي معالجة خاصة تأخذ في الاعتبار المضمار الدولي الخارجي ، دون إهمال للوضع الداخلي لكل دولة وأساليب الأعمال فيها.

2. الاختلافات الواجب مراعاتها :

- تباين واختلاف الوحدات السياسية والتشريعية للدول؛
- تنوع السياسات الوطنية والنزعات القومية؛
- اختلاف العادات والتقاليد والأعراف؛
- اختلاف النظم النقدية والمصرفية؛
- اختلاف الأسواق الدولية من حيث الحجم والتوجهات.

▪ **نظريات التجارة الخارجية**

❖ لماذا تتاجر دولة ما مع دولة أخرى ؟ لماذا تتبادل الدول السلع ؟ ولماذا لا تنتج كل دولة ما تحتاج إليه بنفسها؟.

❖ ما هي أبرز النظريات التي حاولت تفسير أسباب قيام التبادل الدولي؟ وما هي أبرز الانتقادات الموجهة إليها؟.

❖ ما هي الأسباب الحقيقية الكامنة وراء قيام التبادل الدولي؟. وما هي سياسات التجارة الخارجية التي تنتهجها الحكومات إزاء ذلك؟

ذلك ما سوف نعمل على توضيحه من خلال هذه المحاضرة .

أولاً : نظريات التجارة الخارجية :

تمهيد: إن دراسة التطور التاريخي للتجارة الدولية يساعدنا بشكل أفضل على فهم ما وصلت إليه الأحوال الاقتصادية لمختلف البلدان.

▪ **علما أن الاهتمام بدراسة الخلفيات التاريخية يرجع إلى التالي :**

1) فهم أن الظروف والأفكار والمفاهيم الاقتصادية التي كانت سائدة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر (فترة التجاريين) مازال الكثير منها قائما حتى الآن .

2) أن تلك الظروف أثارت بعض الاقتصاديين في تلك الفترة ومنهم خاصة آدم سميث.

وهذا طبعا فضلا عن تراكم المعرفة العلمية من جهة وبيان المسار التاريخي لتسلسل الأحداث والوقائع الاقتصادية من جهة أخرى .

1. نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث) :

لقد حاولت هذه النظرية كغيرها من نظريات التجارة الخارجية بتفسير أسباب قيام التبادل الدولي .

✓ صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي المعروف آدم سميث .

- **وتمثلت فرضياتها فيما يلي :**

أ- فرضيات النظرية :

- افتراض اعتماد التبادل الدولي على المقايضة بدل النقود .
- ثبات تكاليف الوحدة الواحدة مهما كان حجم الإنتاج .
- سهولة انتقال عناصر الإنتاج ما بين الصناعات داخل الدولة الواحدة وصعوبة انتقال هذه العناصر ما بين الدول .
- إسقاط تكاليف النقل والمواصلات .
- العمالة التامة للاقتصاد .
- افتراض المنافسة التامة .

ب- محتوى النظرية :

مضمون النظرية يبينه الجدول التالي لدولتين هما أمريكا وبريطانيا في إنتاج كل من القمح والنسيج، والقائم على أساس اختلاف التكاليف العائد لاختلاف مدخلان عوامل الإنتاج، خاصة اليد العاملة.

- **إنتاج عشرة أيام**

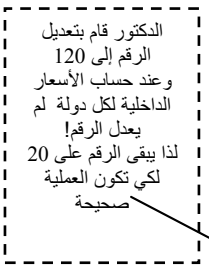

البلد	القمح/الطن	النسيج/الطاقة
أمريكا	90	20
بريطانيا	30	60

الملاحظ :

- أن الأولى تنتج القمح 3 مرات أكفأ من الثانية .
- الثانية تنتج النسيج 3 مرات أكفأ من الأولى .

وعليه تتحدد الأسعار في الدولتين من خلال حساب الأسعار الداخلية في كل دولة على حدة وقبل قيام التجارة بين البلدين **وفقا لما يلي :**

- **الأسعار في الولايات المتحدة** :
  - 1طن قمحا = 2/9 طاقة نسيج .
  - 1طن نسيجا = 9/2 طن قمحا أي 4.5 طن قمحا .
  - 9/2 طن قمحا = 1 طاقة نسيج .
- **الأسعار في بريطانيا** :
  - 1طن قمحا = 2 طاقة نسيج .
  - 1/2 طن قمحا = 1 طاقة نسيج .

من الأفضل للبلدين التخصص فيما لكل منهما فيه ميزة مطلقة وعليه يفضل **له أن تتخصص :**

- الولايات المتحدة في إنتاج القمح .
- بريطانيا في إنتاج النسيج .

2. **نظرية النفقات (الميزة) النسبية (ديفيد ريكاردو) :**

صاحب النظرية هو الاقتصادي المعروف ديفيد ريكاردو ، الذي انطلق من نفس فرضيات سلفه سميث وحاول أن يفسر أسباب قيام التبادل الـــدولي اعتمادا :

- على فكرة أن العمل هو أساس القيمة .
- وعلى مثال لدولتين تتميز إحداهما هذه المرة بإنتاج كلا ا لسلعتين بدرجة أكفأ من الأخرى. **كما يبينه الجدول التالي :**

▪ **إنتاج عشرة أيام عمل**

البلد	القمح/الطن	النسيج/الطاقة
أمريكا	90	120
بريطانيا	30	60

وبحساب معدلات التبادل للبلدين قبل قيام التجارة الخارجية **بينهما نجد أن:**

- للولايات المتحدة ميزة مطلقة في السلعتين إلا أن ميزتها في القمح أقوى.
  - 1طن قمحا=1.33 طاقة نسيج .
  - أما بريطانيا فمقابل 1طن قمحا تنتج 2طاقة نسيج .
- بينما ليس لبريطانيا ميزة في إنتاج أي مـــن الســـلعتين ، غيـــر أن وضعها أقل سوءا (نسبيا) في حالة إحداهما وهو ما يعطيها مجـــالا للتخصص فيها .

الخلاصة :

- للولايات المتحدة ميزة مطلقة في السلعتين وتميزا مطلقا فـــي القمـــح وتخلفا نسبيا في النسيج ، أي أنها ستتخلى عما لديها فيه تخلف نســـبي وتتخصص فيما لديها فيه تفوق مطلق .

- أما بريطانيا فلها تخلف مطلق فيهما لكنه أقل في حالة النسيج (نسبي) وأكثر (مطلق) في حالة القمح وهو ما يعني أن لـــديها ميـــزة نســـبية في إنتاج النسيج .
- لذا فإن اختلاف معدلات التبادل الداخلية سيدعو إلى التخصص وتبادل الفائض للبلدين .

❖ نظرية نسب عوامل الإنتاج (تكشر وأولين) :

تطرح هذه النظرية في سياق النظرية النسبية وإذا كانت هذه الأخيـــرة لم تحاول أن تفسر لنا بدقة اختلاف النفقات من بلد لآخر ، فإن هذه النظرية حاولت ذلك مرجعة السبب إلى اختلاف الكميات المتوفرة من كل عنصر من عناصر الإنتاج في تلك الدول.

تنسب هذه النظرية إلى الاقتصاديين تكشر وأولـــين، الـــذين وضـــعا نظريتهما على أساس نقدي وحاولا تفسير أسباب وجود المزايا النسبية التـــي تؤدي لقيام التجارة الدولية

فرضيتا النظرية :

تختلف أسعار عناصر الإنتاج لاختلاف في الوفرة النسبية لكل عنصر داخل البلد المعني (فالأجور تكون رخيصة نسبيا في البلدان كثيرة الســـكان ، وتنخفض أسعار المواد الخام في البلدان التي تحتوي على مـــوارد طبيعيـــة معتبرة منها ، وهكذا...)

ب – تحتاج السلع المختلفة إلى نسب أو كميات مختلفة من عناصر الإنتـــاج (فبعضها يحتاج لعمالة أكثر أي أنها كثيفة العمالة وأخرى كثيفة رأس المال ، وهكذا...)

النتيجة :

أ- سيقوم كل بلد بإنتاج العنصر الذي يتوفر عليه بكثرة .

ب-حينما يتم التبادل الدولي سيقوم كل بلد بتصدير السلع التي يتميز في إنتاجها نسبيا ، لذا ستكون أسعارها (نفقات إنتاجها) منخفضة نسبيا ، وبالمقابل يستورد ما يعاني فيه عجزا نسبيا من عناصر الإنتاج .

أي إن الدول تنتج وتصدر .. بالتالي السلع التي تستخدم عناصر الإنتاج التي تتوفر لديها بكثرة .!

النظريات الحديثة :

تظل نظرية الميزة النسبية هي السائدة بين الاقتصاديين ولكن هناك قلة متزايدة ترفض وتشكك في افتراضات النظرية :

- فالبعض يرفض فرضية ثبات التكلفة ووفرة العناصر محلياً قائلين أن متوسط تكلفة الوحدة يميل إلى الانخفاض مع زيادة الإنتاج مما قد يقود إلى الاحتكار عبر قيام الشركات متعددة الجنسية بتخفيض الأسعار لطرد المنافسين .
- يحاجون بإمكانية جلب المواد من الخارج لبناء الميزة النسبية ؛ فالميزة النسبية يمكن أن تخلق بالتركيز على صناعات بعينها .
- يرون كذلك أن هناك أسبابا أخرى قد تفسر التخصص (أسباب تاريخية أو الصدفة أو الحماية) .
- لوحظ كذلك أن اعتماد الدول على التجارة الخارجية يرتبط بمدى حجمها وبالتالي تنوع ظروفها وثرواتها (الدول الكبيرة ذات المساحات الواسعة تميل للاكتفاء الذاتي)، مما يستدعي من الدول الصغيرة أن

تكون أكفأ فيما تتخصص فيه (مثال سنغافورة وهونغ كونغو وتـــايوان مقارنة بالولايات المتحدة).

✓ من هنا جاءت النظريات الحديثة للتجارة الخارجية لتجيب عن السؤال **التالي :**

- لماذا تتاجر الشركات مع الخارج ؟

الجواب :

لأن تجارة الشركات هي من تجارة الدول .

- **فالأسباب عموما هي :**

1) الاستفادة من الطاقة غير المستغلة .
2) تخفيض التكاليف .
3) تحقيق أرباح إضافية .
4) تنويع وتقليل المخاطر .
5) الاستيراد وضمان الإمدادات .

ثانياً : سياسات التجارة الخارجية :

1. **السياسة التجارية للدولة :**

السياسة التجارية هي انعكاس لموقف الدولة ونظرتها إلـــى التجـــارة الخارجية كأداة لتحقيق مصالحها الاقتصادية القومية فهي بذلك عمـــل مـــن أعمال السيادة فلكل دولة أهداف قومية تسعى إلى تحقيقها من خلال سياساتها الاقتصادية المختلفة .

2. **أنواع السياسات التجارية** :

عادة ما تقسم إلى النوعين التاليين:

أ- **النوع الأول** : **السياسة الحمائية :**

وتعني الوضع الذي تستخدم فيه الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة أو أخرى على المبادلات الدولية من حيث الحجم وطريقة تسوية المبادلات.

3. **الأشكال المختلفة للحماية في** :

1) الرسوم الجمركية .
2) نظام الحصص .
3) الرقابة على أسعار الصرف .
4) الضرائب الإضافية .

4. **أساليب مختلفة أخرى للحماية** (عراقيل إدارية ،شعارات قومية مناهضة...) .

النوع الثاني : **حرية التجارة** :

- وتعني الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية. وقد تعزز هذا الاتجاه عالميا مع التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (ألغات) في 1947م والتي خلفتها منظمة التجارة العالمية العام1995م.
- علما إن المملكة العربية السعودية انضمت لمنظمة التجارة العالمية في ديسمبر عام 2005م .
- الأعمال الدولية في ظل العولمة والمنظمة العالمية للتجارة.

مقدمة

أولاً : العولمة ومسبباتها.

ثانياً : المنظمة العالمية للتجارة.

ثالثاً : التكامل الاقتصادي.

مقدمة:

- تمارس ظاهرة العولمة بمختلف أبعادها تأثيرا بالغا على الأعمال الدولية
- تأتي منظمة التجارة العالمية لتمثل إحدى الركائز الأساسية للعولمة خاصة فيما يتعلق بعولمة التجارة.
- تتسم بيئة الأعمال الراهنة بالمتكاملات الاقتصادية على مستوى العديد من الدول، وهو ما تقره المنظمة العالمية للتجارة لما له من إسهام في تحرير التجارة والاقتصاديات العالمية عموما.
- هذا ما سوف نعمل على توضيحه من خلال هذه المحاضرة .

أولاً : العولمة ومسبباتها :

o) مفهوم العولمة

كلمة العولمة تعني جعل الموضوع المعنى على مستوى عالمي .

وهي ترجمة للكلمة الإنجليزية (**Globalization**) التي تعني اتساع دائرة الموضوع لجميع مناطق الكون .

ومن ابرز سماتها : تحرير التجارة في السلع والخدمات والتدفق . غير المقيد لرؤوس الأموال عبر الحدود.

1. العولمة الاقتصادية :

هي مرحلة متقدمة تدير فيها الشركات أعمالها دون مراعاة للحدود الجغرافية أو السيادة الوطنية .

فهي بذلك أوسع من مرحلة التدويل إذ تصير فيها السوق العالمية وحدة واحدة مفتوحة تتنافس فيها الاقتصاديات والمؤسسات دونما حواجز أو قيود خاصة في ظل ثورة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والانترنت، فضلا عن قوانين وشروط الهيئات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي.

المسببات الرئيسية للعولمة :

1) **تحرير التجارة ما بين الدول** :

وهنا يمكن الإشارة تحديدا إلى:

- قيام اتفاقيات الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) عام1947م .
- قيام المنظمة العالمية للتجارة سنة1995م .
- الدور المحوري لبعض المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي في هذا المجال .

2) **ازدياد التكامل الاقتصادي** :

التكامل الاقتصادي أوسع من تحرير التجارة لأنه يشمل تسهيل انتقال عناصر الإنتاج بالإضافة إلى انتقال السلع كما قد يتضمن تنسيق السياسات بين الدول وربما توحيد العملة.

والتكامل الاقتصادي يزيد التجارة بين الدول ويرشد الاستثمار ويعطي مجالاً لنمو الشركات من خلال اقتصاديات الحجم .

3) **تحرير الاقتصاديات** :

أي تحكيم قوى السوق وهو أمر حديث ، حيث بدأ مع منتصف السبعينيات اتجاه جديد يرمي لتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحرير الاقتصاديات خاصة بالتزامن مع انهيار الشيوعية كتوجه اقتصادي،

وقد كان من نتائج ذلك الخصخصة ورفع القيود الحكومية في مختلف المجالات .

4) **التقنية** :

ويتجلى تأثيرها في مسار العولمة من خلال ما يلي :

- ابتداع طرق الإنتاج الشامل لتلبية حاجة إعداد متزايدة من المستهلكين في الداخل والخارج (عولمة الإنتاج) .
- تحسين طرق المواصلات لنقل إعداد وكميات اكبر من الموارد والبشر لمسافات أطول وبطرق ارخص وأسرع .
- تحسين وسائل نقل ومعالجة المعلومات وثورة الاتصالات، للتحكم في الموارد والعمليات في أماكن مختلفة من العالم .

5) **الشركات متعددة الجنسيات** :

إن هذه الشركات التي تعتبر كسبب ونتيجة للعولمة في نفس الوقت ، هي أكثر أهم قوة منفردة وراء التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي .

ويرجع ذلك أساسا لما يلي :

- تحكمها في نشاط اقتصادي في أكثر من قطر .
- قدرتها على استغلال الفوارق بين الدول .
- مرونتها الجغرافية .

ثانياً : المنظمة العالمية للتجارة :

1. الدور المحوري للغات في تحرير التجارة :

سبقت الإشارة إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (اللغات) التي تأسست سنة 1947م ، وقد كانت تهدف إلى إزالة التفرقة في التبادل التجاري وتحرير التجارة بين أعضائها .

ويتخذ نشاطها شكل دورات من الاجتماعات والمفاوضات الدورية التي تتم كل عدة سنوات تناقش فيها مواضيع مثل تخفيض التعريفة الجمركية وتقليل استخدام الحصص وتبني إجراءات تشجع التجارة بين الدول .

2. **المنظمة العالمية للتجارة** :

هي امتداد لاتفاقيات ألغات بحيث وافق المتعاقدون بمراكش في ابريل 1994 (دورة الاراجواي) على تأسيس منظمة التجارة العالية بحيث أصبح كل الأطراف المتعاقدة في ألغات أعضاء في المنظمة.

ظهرت رسميا في 1995/1/1 ومقرها بجنيف سويسرا .

3. **مهام المنظمة العالمية للتجارة** :

تمثل مهامها في كونها:

- تعد منبر للتفاوض متعدد الأطراف لتحرير التجارة الخارجية .
- إدارة إجراءات تسوية النزاعات بين دول الأعضاء .
- إدارة استعراض آلية الإجراءات السياسية .
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووكلائهما لتنسيق السياسات الاقتصادية العالمية .

4. **مبادئ منظمة التجارة العالمية** :

مبدأ الدولة الأولى بالرعاية :

أي أن تلتزم الدولة وتمنح لكل الدول الأعضاء في الاتفاقية (الدول المتعاقدة) أي تخفيض جمركي تمنحه لأي دولة شريكة لها في التجارة

على أن الاتفاقية تقر الاستثناء في ثلاث حالات هي :

1) السلع المصنعة المستوردة من الدول النامية يمكن إعطاؤها أفضلية مقارنة بالسلع المصنعة من الدول المتقدمة؛

2) الميزات الممنوحة بين دول أعضاء في تجمع اقتصادي كالمجموعة الأوربية مثلاً ليس من الضروري أن تنطبق معاملة الأعضاء فيها على الدول غير الأعضاء في تلك المجموعة؛

3) الدول التي تفرق اعتباطياً ضد واردات من دول أو دولة معينة يمكن للدولة المتضررة حرمانها من معاملة (الدولة الأكثر رعاية) .

ب-بدأ الشفافية :

هي أي التزام الأعضاء بنشر جميع المعاملات المتعلقة بالممارسات والإجراءات والقواعد التي تمس التجارة بشكل أساسي . ويدخل ضمن هذا الإطار عدم اللجوء إلى الحواجز غير الجمركية لأنها غير شفافة .

ج مبدأ المعاملة الوطنية :

أي أن يمنح المنتج الأجنبي نفس المعاملة الممنوحة للسلع المحلية على صعيد التداول والتسعير والضرائب والمواصفات .

ثالثاً : التكامل الاقتصادي :

1. تعريف التكامل الاقتصادي :

هو أن تقوم مجموعة من الدول المتقاربة جغرافياً في العادة بزيادة ارتباطها اقتصادياً وذلك بفتح أسواقها أمام بعضها وزيادة التعاون بينها، وتوسيع نطاق السوق وزيادة فرصة الرفاهية .

2. مزايا التكامل الاقتصادي :

- توفير الفرص التجارية المختلفة .
- زيادة الكفاءة الإنتاجية .
- الاستفادة من اقتصاديات الحجم .
- زيادة الرفاهية وتحقيق النمو الاقتصادي .

3. أشكال ومراحل التكامل الاقتصادي :

1) منطقة التجارة الحرة :

هنا يقتصر التكامل على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء ولكل دولة الحرية في فرض رسوم أو تخفيضها فيما بين تلك الدول وأية دولة أخرى غير عضو في منطقة التجارة الحرة (مثاله منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نافتا المكونة من الولايات.م.أ وكندا والمكسيك)

- **اتحاد جمركي :**

يتعدى الأمر هنا إزالة الرسوم الجمركية فيما بين الدول المعنية إلى وجود اتحاد جمركي واحد في مواجهة دول العالم المتبقية، فيكون لكل الدول الأعضاء رسوم جمركية موحدة (كحلف هضبة الأندى).

- **السوق المشتركة :**

– بالإضافة إلى إزالة الحواجز التجارية فيما بينها ووجود اتحاد جمركي ، توافق الدول الأعضاء على السماح لعناصر الإنتاج من عمالة ورأس مال بالانتقال بحرية بين الدول الأعضاء .

2) اتحاد اقتصادي :

نفس صفات السوق المشتركة مع درجة عالية من التنسيق في السياسات الاقتصادية النقدية والمالية مع عدة قوانين مشتركة ومع خلق سلطة اتحادية كالبرلمان الأوروبي وكذا توحيد العملة .

3) تكامل اقتصادي وسياسي تام :

هنا تنشأ مؤسسات مشتركة جديدة كالبنك المركزي وتزيد سلطات المؤسسات المشتركة القائمة كالبرلمان والمحكمة الاتحادية وتتوحد الضرائب إلى أن تصير المجموعة وكأنها دولة واحدة.

ميزان المدفوعات وأسعار صرف العملات:

عناصر المحاضرة :

مقدمة:

أولاً : تعريف ميزان المدفوعات

ثانياً : مكونات ميزان المدفوعات

ثالثاً : الاختلال في ميزان المدفوعات

رابعاً : أسعار صرف العملات

مقدمة :

تولي الدول اهتماما خاصا بتدفق تجارتها وديونها الخارجية، كما تهتم به وسائل الإعلام المختلفة وتنشر أخباره ليطلع الناس على الوضع الاقتصادي للدولة ومعرفة ما إذا كانت تعاني من عجز تجاري أو إذا كانت بحاجة إلى تعديل لميزان مدفوع مع عدد من الدولة الأخرى التي لها علاقات تجارية معها .

وتستعين الدول والمنظمات في مزاولتها لأعمالها الدولية بمجموعة من المفاهيم والأدوات والتقنيات المالية والاقتصادية من ضمنها:

- ميزان المدفوعات
- أسعار الصرف والعملات.

يعتبر ميزان المدفوعات :

أحدا من أكثر المؤشرات الاقتصادية التي يهتم بها رجال الاقتصاد والسياسة في البلد حيث يوفر الإحاطة الكاملة بعناصر التجارة والمعاملات الدولية .

فميزان المدفوعات انعكاس لـ:

- قيم البضائع المصدرة والمستوردة .
- إيرادات الشركات الوطنية وشركات النقل والشحن الأجنبية،
- إيرادات مواطني الدولة المقيمين بالخارج (حركة السياحة)،
- الأرباح الرأسمالية المحققة من الاستثمارات الخارجية،
- كافة الإيرادات القادمة من الخارج سواء كانت من أفراد أو هيئات أو شركات خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة.

أولاً : تعريف ميزان المدفوعات :

1. مفهوم ميزان المدفوعات :

هو بيان حسابي تسجل فيه قيم جميع التعاملات الاقتصادية من السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة إلى ومن بلد ما خلال فترة معينة عادة سنة .

- فميزان المدفوعات لأي دولة عبارة عن بيان حسابي لجميع المعاملات التجارية والاقتصادية بينها وبين سائر دول العالم .
- و كل دولة تحتفظ بعلاقات تجارية مع دولة أخرى لها ومعها ميزان مدفوعات يتم عليه القياس .

- إذا حقق ميزان المدفوعات فائضا لدولة معينة فنقول عنه أنـــه يميـــل لصالح تلك الدولة على حساب الدولة الأخرى. وفي هذه الحالة يكـــون للدولة الأخرى عجزا في ميزان مدفوعات ها .

2. آليات التسجيل في الحساب :

يجب الإشارة هنا أنه إذا أدى التعامل إلى :

- كسب عملة أجنبية فإن ذلك يدعى رصيدا دائنا ويسجل كبند موجـــب (+) في الطرف الدائن للحساب.
- أما إذا اشتمل التعامل على إنفاق عملة أجنبية فإن ذلك يدعى رصيدا مدينا ويسجل كبند سالب (−) في الطرف المدين.

و عليه ينقسم الحساب إلى جانبين أحدهما دائن والأخر مدين :

الجانب الدائن :

فيحتوي على المعاملات التي ينتج عندها مدفوعات للبلد المعنـــي من الدول الأخر (الصادرات) .

الجانب المدين :

يحتوي على المعاملات التي تنتج عندها مدفوعات مـــن البلـــد المعني إلى البلدان الأخرى (الواردات)

قاعدة :

يتم تسجيل أية معاملات تترتب عنها :

- مقبوضان أو تحصيلات من الغير للبلد المعني في الجانـــب الدائن (صادرات) .
- وتسجل أية مدفوعات للغير في الجانب المدين (واردات) .

ثانياً : مكونات ميزان المدفوعات :

يتكون ميزان المدفوعات من الحسابات التالية :

1. الحساب الجاري .
2. حساب رأس المال .

- تمثل الفروق الإحصائية (مجموع التعديلات في الميزان التجاري، وميزات حساب رأس المال).

1) حساب التسويات (صافي الاحتياطات من الذهب والأصول المتداولة الأخرى).

الحساب الجاري (المعاملات الجارية) : يتكون من جزأين هما :

الجزء الأول : الميزان التجاري :

ويشمل التجارة المنظورة أي صادرات وواردات البلد من السلع.

الجزء الثاني : ميزان التجارة غير المنظورة :

ويتكون من صادرات وواردات البلد المعني الخاصة بالخدمات كأجور النقل والشحن وخدمات التأمين والسياحة الخارجية .

قاعدة :

إذا زادت قيمة الصادرات عن الواردات نقول أن لدينا فائضا في الميزان، وفي حالة العكس يكون لدينا عجز فيه .

1. **حساب رأس المال (المعاملات الرأسمالية) :**

أ-المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل :

وهي التي تزيد مدتها عن السنة كالاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل وأقساط سدادها .

- تسجل القروض الرأسمالية والاستثمارات الأجنبية الآتية من الخارج وكذلك أقساط الديون الوطنية المستحقة على الخارج في الجانب الدائن .
- ويحدث العكس في حالة القروض والاستثمارات المقدمة للخارج وكذلك سداد أقساط الدين لفائدة الخارج حيث تسجل كلها في الجانب المدين .

المعاملات الرأسمالية **قصيرة الأجل** :

وهي التي تقل مدتها عن السنة على أن تتم بصورة تلقائية . وذلك تمييزا لها عن المعاملات القصيرة التي تحدث بغرض تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات .

حساب التسويات (صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول الثابتة) : إن التوازن الحسابي هو عملية حتمية في ميزان المدفوعات يتم بواسطة التحركات في عناصر احتياطات الدولية التي تأخذ عدة **أشكال** :

- رصيد الدولة من الذهب لدى السلطات النقدية وما تحتفظ به البنوك كأرصدة .
- رصد العملات الأجنبية والودائع الجارية التي تحتفظ بها السلطات النقدية الحكومية والبنوك التجارية الواقعة تحت رقابتها .
- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثال ذلك أذونات الخزانة الأجنبية والأوراق التجارية التي بحوزة الدولة وهي التزامات على الحكومات والشركات الأجنبية والمواطنين الأجانب.
- الودائع التي تحتفظ بها السلطات والبنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية.

ثالثاً : الاختلال في ميزان المدفوعات :

يحدث التوازن في ميزان المدفوعات :

عندما تكون جميع العناصر المدينة في الحسابين الجاري والرأسمالي مساوية لمجموع العناصر الدائنة فيهما .

- ✓ في هذه الحالة لن نحتاج إلى تسوية من خلال حساب الاحتياطات وعندها نكون أمام توازن اقتصادي حقيق علما أن ذلك قد يحدث بصفة تلقائية .

- **أما التوازن الحسابي :**

فهو الذي يتم بصفة مقصودة من خلال تحريك حساب التسويات .

يمكن أن يكون العجز في ميزان المدفوعات :

- مؤقتا وأسبابه ظرفية (جفاف ينتج عنه انخفاض كبير في الصادرات) .
- وإما أن يكون العجز دائما (هيكليا) ويستمر لسنوات .

كما يؤثر العجز في ميزان المدفوعات على الأعمال الدولية حيث أن :

- عدم توازن ميزان المدفوعات يؤثر على وفرة العملة الصعبة التي تحتاجها الشركات الدولية (نقل أرباحها أو أعمال أخرى).
- عدم التوازن يؤدي إلى فرض قيود على الاستيراد الأمر الذي سيؤثر حتما على الشركات الدولية .

رابعاً : أسعار صرف العملات :

سعر الصرف :

يتمثل سعر الصرف في القيمة التي تبادل بها عملة بعملة أخرى

سوق الصرف :

هو السوق الذي تباع فيه العملات وتشترى .

- ويتكون من مجموعة من البنوك والوسطاء والهيئات الأخرى التي تعمل في سوق الصرف عن طريق الوساطة أو المضاربة أو المتاجرة في العملات الأجنبية . (بنوك، مكاتب صرافة، أفراد مصرح لهم...)
- ومن أشهر الأسواق العالمية للصرف الأجنبي أسواق نيويورك، لندن، طوكيو وفرانكفورت ..الخ) .

وظائف سوق الصرف :

تتمثل وظائف سوق الصرف في :

1) نقل القوة الشرائية من طرف لأخر؛
2) توفير فرصة حماية للمتعاملين من تقلبات العملات؛
3) السماح لهذه السوق بالموازنة والتحكم في الأوراق الأجنبية من خلال آليات السوق (العرض والطلب).

- **تحديد أسعار صرف العملات الأجنبية :**

يتمثل سعر الصرف في القيمة التي تبادل بها عملة بعملة أخرى ويتحدد وفقا لقوانين العرض والطلب، غير أنه من وجهة النظر التاريخية مر بعدة تطورات .

تطورات تحديد أسعار صرف العملات الأجنبية :

سعر الصرف على أساس قاعدة الذهب :

- قبل الحرب العالمية الأولى كانت قيمة العملة تحدد بوزن معين من الذهب يمكن مبادلتها به، أي أن مبادلة الذهب بأي عملة كانت تتم

بسعر ثابت هو السعر الأساسي مع تأثر السعر السوقي قليلا بالعرض والطلب.

- وقد تتأثر قيمة العملة سلبا إذا زادت واردات البلد المعني عن صادراته إذا لم تغط الصادرات كمية الذهب المدفوعة مقابل الواردات .

نظام قاعدة تبادل الذهب :

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانهيار البورصات سنة 1925 وتدني الثقة، انهار نظام قاعدة الذهب، واستمر الوضع لما بعد قيام صندوق النقد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية حيث نشأ نظام قاعدة مبادلة الذهب بالدولار الأمريكي كعملة وحيدة قابلة لذلك وبسعر ثابت (35 دولار لأونصة الذهب الواحدة)، وبموجب ذلك ألزمت كل دولة بتثبيت قيمة عملتها مقابل الدولار، مع إمكانية تغييرها بمرونة 2.5% ارتفاعا أو انخفاضا.

تعويم أسعار العملات :

في العام 1971 أعلنت الولايات المتحدة نتيجة عدم قدرتها على الوفاء أنها ستبيع الذهب فقط للبنوك المركزية للدول وليس للبنوك التجارية والمؤسسات المالية .

أعقب ذلك فك ارتباط الذهب بالدولار وأصبحت بالتالي أسعار جميع العملات بما فيها الدولار معومة أمام الذهب وأصبح سعر كل عملة يتحدد صعودا وهبوطا على أساس العرض والطلب في السوق.

وهكذا وصلنا إلى مرحلة التحديد الحر لأسعار العملات الأجنبية .

طرق تحديد أسعار العملات

نظرية تعادل القوى شرائية :

- تقوم هذه النظرية على فكرة أن قيمة العملة تتحدد أولاَ داخل بلدها وفقا لما تستطيع شراؤه من البضائع في السوق المحلي.
- فكلما زادت كمية البضاعة التي تشتريها مقابل وحدة النقد من السوق المحلي كلما زادت قيمة العملة في بلدها .
- وكلما زادت القوى الشرائية للعملة الوطنية في الداخل فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع قيمة ذات العملة في الخارج .
- تزداد قيمة العملة بزيادة قوتها الشرائية .
- قد تفيد هذه النظرية على المدى القصير وفي حالة السلع التي يمكننا نقلها من بلد إلى آخر في إطار التبادل التجاري الحر .
- بينما لا يمكننا تطبيقها على الكثير من السلع والخدمات التي يتعذر نقلها (الأراضي، الشقق، الخدمات الصحية والتعليمية، والتأمين ..الخ) بحكم أن هذا النوع من السلع غير قابل للتصدير ولا الاستيراد .

مؤشر فيشر العالمي :

- قدم(**Fisher**) نظريته لتفسير استمرار تغير أسعار العملات. وبموجب هذه النظرية فإن أسعار العملات تتحرك كاستجابة للتغير في أسعار الفوائد، بمعنى أن العملة التي تكون عوائدها أعلى تكون قيمتها تبعا لذلك أعلى .
- وعليه فإن أسعار العملات تتحدد على أساس سعر الفائدة على ودائع العملة في داخل البلد فتزيد مع زيادة سعر الفائدة وتقل مع تراجع سعر الفائدة.

- تطبق معظم البنوك المركزية سياساتها النقدية على هذا الأساس حيث :
- يطبق سياسات متشددة للمحافظة على استقرار أسعار الصرف بغرض التحكم والسيطرة على اتجاهات أسعار الفائدة .
- يهدف البنك المركزي إلى منع معدلات التضخم باستخدام سعر الفائدة كأداة تساعده على تحديد كمية النقد المعروضة في السوق مقابل الطلب عليها.

نظرية الأرصدة :

- يتحدد سعر الصرف بناءاً على هذه النظرية وفقا لوضع ميزان المدفوعات .
- فالدولة التي تحقق فائض في ميزان المدفوعات فإن قيمة عملتها ترتفع .
- أما الدولة التي لديها عجز في ميزان المدفوعات فإن قيمة عملتها تنخفض تبعا لذلك.
- إن وضع ميزان المدفوعات للدولة هو الذي يحدد قيمة عملتها.

خاطر تقلب أسعار الصرفي:

الاستثمار الأجنبي (أنواعه، نظرياته وسياساته)

عناصر المحاضرة :

مقدمة

أولاً : مفهوم وطبيعة الاستثمار الأجنبي

ثانياً : نظريات الاستثمار الأجنبي

ثالثاً : لماذا تستثمر الشركات في الخارج؟

رابعاً : محددات الاستثمار

خامساً : طرق دخول الأسواق الدولية

مقدمة :

❖ لقد سبق لنا وأن أشرنا في الفصل الأول أن الأعمال الدولية تمارس من خلال أشكال مختلفة .

❖ كما أشرنا أيضا أننا نجد ضمن هذه الأشكال الاستثمار الأجنبي Foreign Investment إن كان ذلك بشكل مباشر Direct Foreign Investment أو غير مباشر Indirect Foreign Investment.

❖ فتشكل الاستثمارات الأجنبية محور اهتمام كبير من طرف رجال الأعمال والشركات والدول .

ويتركز هذا الاهتمام حول التساؤلات الخاصة بـ :

- جدوى الاستثمار في الخارج وبالأخص في الدول النامية ؟
- الأسباب التي تدفع المنشآت والدول للاستثمار في الخارج ؟
- محددات هذا الاستثمار ؟
- أساليبه وسياساته ؟
- الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ..الخ التي تترتب عنه ؟

أولاً : مفهوم وطبيعة الاستثمار الأجنبي :

نقصد بالاستثمار الأجنبي :

مجمل التدفقات المالية التي يقوم بها مستثمر في بلد غير البلد الأم ويكون إما طويل أو قصير المدى .

يتمثل الاستثمار الأجنبي :

دخول المنشأة في التعامل مع دولة أو شركة تتواجد في دولة أخرى (البلد المضيف) غير البلد الأم.

قد ينتج عن الاستثمار الأجنبي :

- المساهمة في إنشاء شركة بشكل انفرادي .

- أو في شكل شراكة مع شركة خاصة .
- أو عامة في البلد المضيف (**استثمار مباشر**)
- ويبدو من خلال تملك لأصول رأس مالية (أراضـــي، معـــدات) والقيام بأنشطة مختلفة (الإنتاج، التسويق، التوزيع، النقل ..الـــخ) في البلد المضيف.
- كما يمكن أن يقتصر على تدفقات مالية من البلد الأم إلى البلـــد المضيف (استثمار غير مباشر). وفي هذه الحالة يكون الاستثمار الأجنبي في شكل تملك لأصول مالية (أسهم، ســـندات لشـــركات أجنبية .. الخ) .

ثانياً : نظريات الاستثمار الأجنبي :

الاستثمار الأجنبي والنظرية الاقتصادية التقليدية :

مدلول النظرية :

لم تهتم هذه النظرية كثيراً بالاستثمار الأجنبي وكانت ترى أنه مجـــرد تابع ومكمل للتجارة الخارجية. فهي تفترض بالأساس استحالة انتقال عناصر الإنتاج ما بين الدول .

وعموما فإنه يمكننا تقديم محتواها وفق الخطوات التالية :

1. تفترض النظرية أن رأس المال والعمل عنصرين يمكـــن أن يعـــوض أحدهما الآخر، أي أنه إذا كان لدينا عجز في رأس المـــال فـــيمكن أن نعوضه بالعمل والعكس صحيح .
2. أننا نستخدم رأس المال أكثر ما يمكن إذا كانت تكلفته منخفضة وأما إذا كانت تكلفته مرتفعة فنعوضه بالعمل .

3. إذا كان لدينا فائض في رأس المال فإننا نقوم بتصديره واستيراد عمالة عوضاً عنه .
4. بما أن تنقل رأس المال هو الأسهل بين جميع عناصر الإنتاج فإن وجود فائض منه يؤدي إلى قيام الاستثمار الخارجي، حيث يبدأ رأس المال في التدفق من بلد الوفرة إلى بلد الندرة إلى أن يتساوى العائد على الاستثمار في البلدين .
5. تستخلص النظرية إلى أن عملية الاستثمار الأجنبي تبدأ وتنتهي من تلقاء نفسها ومحركها الأساسي هو العائد على رأس المال.

أ- **نقد النظرية :**

وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات من ضمنها :

- كان يمكن أن تكون هذه النظرية مقبولة عندما يتعلق الأمر بالاستثمار غير المباشر (مجرد شراء أوراق مالية أو سندات وقروض مالية وبيعها) لكن اليوم أصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر كبيراً.
- الاستثمار غير المباشر قصير ومحدود وذو حجم قليل مقارنة بالمباشر وهدفه الأساسي هو العائد، أما الاستثمار المباشر فيشكل قرارا أولتزاما طويل المدى لرأس المال وهو امتلاك لأصول ملموسة لا مجرد أوراق .(أي أن مشكلة النظرية مع الاستثمار المباشر والحجم الكبير)
- لا تفرق النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين مجرد تحركات لرأس المال، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد انتقال الأموال بل هو كذلك انتقال لقدرات إدارية ومعرفة وتقنية.

- لا تفسر النظرية تبادل الاستثمار ما بين البلدان، فإذا كان هدف الاستثمار هو مجرد العائد فكيف نفسر حركة رؤوس الأموال في الاتجاهين وفي نفس الوقت (مثال يخص انتقال رؤوس أموال من بريطانيا إلى ألمانيا والعكس) .

نظريات الاستثمار الأجنبي الحديثة :

النظريات الاحتكارية :

اهتمت هذه النظرية بتفسير الأسباب التي تدفع بعض الشركات نحو الاستثمار في تركيبة السوق الذي تستأثر فيه شركة ما أو قلة من المنتجين الذين يحتفظون بالميزة التنافسية التي تمكنهم من السيطرة على إنتاج أو بيع وتوزيع السلعة (احتكار القلة) .

وتميز هذه النظرية بين ثلاثة أنواع من الاحتكار في السوق الدولي وهي :

1) **احتكار الشركة الأولى للسوق :**

وهي واحدة من الأمور التي سعت منظمة التجارة العالمية للقضاء على ما يعرف بالاحتكار.

تقوم النظرية على أن أحقية تواجد المنشأة في السوق العالمي ترجع لكونها الأقدم في السوق بحيث تؤهلها الأقدمية في السوق المحلي لـ :

- تحسين أسلوب إنتاجها .
- تحقيق اسم وسمعة فيه .
- لها ميزة تنافسية (بحكم الأقدمية وتوفر الموارد)

فيشكل الاستثمار الخارجي مرحلة تطور في نموها حيث تستمر الشركة في النمو إلى أن تجد بعد مرحلة معينة أن استمرار النمو يتطلب القيام بالأعمال الدولية (غزو الأسواق الخارجية).

نظرية القوة الاحتكارية :

تفترض النظرية أن ممارسة الأعمال الدولية في أسواق بعيدة عن البلد الأم هو نشاط تكاليفه (المادية والاجتماعية والعاطفية) عالية، ولا تجرؤ عليه إلا الشركة التي تمتلك ميزة تنافسية قوية مثل :

1. التقنية المبتكرة .
2. اختراع أساليب عمل غير مسبوقة وغير معروفة من قبل .
3. تمتلك الانضباط والكفاءة في إدارتها.

وبغرض التغلب على العوائق السابقة (التكاليف) يتعين عليها مـــزج قدرتها في نسق تام حيث تصبح **قادرة على :**

- تحقيق أرباح طائلة في السوق الأجنبية .
- المحافظة على ميزتها المطلقة .
- كما يمكنها أن تستهدف المنافسين الآخرين (ولو تعلق الأمر بوجـــود شركة قديمة في مركز قوى) .
- أن هذه النظرية تفترض أن الاستثمار الخارجي ناجم عن وجود خلـــل وتشوهات في تركيبة السوق تعيق المنافسة التامة لأن هذه الأخيرة (المنافسة التامة) لو توفرت فسوف تتاح الفرص والمعلومات للجميع.

نظرية سلوك رد الفعل :

- تقوم الأعمال على مراقبة المنافسين (ردود الأفعال من المنافسين).
- ويقوم مضمون هذه النظرية على أن الاستثمار الأجنبي يكون كـــردة فعل من شركة محلية على شركة أجنبية، حيث تحاول الأول بالذهاب

إلى الخارج والقيام بالأعمال الدولية لمزاحمة الشركة الأجنبية في سوقها المحلي .

نظرية دورة حياة المنتج :

تقوم هذه النظرية على أساس أن لكل سلعة دورة حياة مند وصولها إلى السوق، وتبدأ بالتقديم، مرورا بالتطور ثم النضوج وتنتهي التدهور والزوال .

كما تفترض النظرية أن تحتفظ الدولة المنتجة للسلعة بميزة تنافسية فريدة وعندما تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج تفتقد لميزتها المطلقة من خلال التبادل التجاري وقد تصبح في الكثير من الأحيان هي مستوردة لهذه السلعة .

ويوضح الرسم البياني :

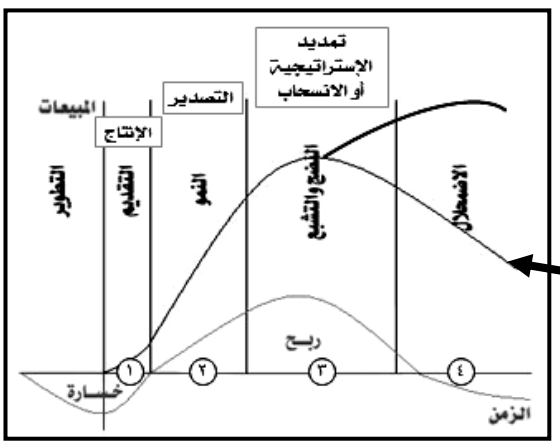

في كثير من الدول عندما تصل سلعتها لمرحلة النضج تبدأ تصدرها الى الخارج وتدخل في السوق الاخرى بمرحلة التقديم وهذا ما يبينه الخط الاسود العريض .

- المراحل المختلفة من عمر المنتج .
- الزيادة والانخفاض في المبيعات والأرباح في كل مرحلة.

يعبّر المحور الأفقي عن الزمن، والمحور العمودي عن المبيعات والأرباح.

- **وفقا لـ: Vernon :**

فإن سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك. فسرعة الاستهلاك تتزامن مع سرعة الاختراعات والابتكارات للسلع الجديدة وعليه فإنها لا تصل إلى مرحلة انخفاض التكاليف والتوسع في الإنتاج الكبير وفتح فروع في الأسواق الدولية (السلع الإلكترونية والغذائية-تغير الأذواق) .

- أما السلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الصناعية فإن سلوكها ينسجم مع مضمون النظرية.

المراحل التي تمر بها السلعة :

مرحلة الظهور (الإنتاج والبيع في السوق المحلي) :

- هنا الإنتاج يأتي كاستجابة للطلب المحلي .
- يكون التوسع في الإنتاج في البداية صعبا لأن ظروف الإنتاج وأساليبه لا تسمح بالإنتاج الوفير أو باقتصاديات الحجم .
- كما ترى النظرية أن الابتكارات الجديدة غالبا ما تبدأ بأسواق الدول الغنية ، فيكون الإنتاج مخصصا للاستهلاك المحلي (أي داخل البلد الأم).

أ- مرحلة النمو (التصدير) :

إذا نجحت السلعة في تلبية ومقابلة متطلبات المستهلكين في السوق المحلية سوف تعمل الشركة إلى تطور أساليبها الإنتاجية بغية استغلال ميزة امتلاك السلعة، فتقوم برفع كفاءتها الإنتاجية (منتجو نمطي) **وتحقيق اقتصاديات الحجم لذا سيتم :**

- تخفيض التكاليف والاستفادة من الأسعار المرتفعة .

- الاستجابة للطلب المتنامي على السلعة في الداخل .
- الشروع في التصدير كنتيجة لتلبية احتياجات السوق المحلي واستغلال الفرص في السوق الأجنبي لتحقيق النمو والتوسع وكذا تحقيق عوائد على استثماراتها.

ب- مرحلة النضج والاستثمار :

يفترض في هذه المرحلة وكاستجابة لدخول المنافسين (عددهم قليل) أن **تعمل الشركة على :**

- تعزيز مكانتها في السوق (الداخلي والخارجي) والمحافظة على مبيعاتها وأرباحها.
- الشروع في التصنيع بالبلدان المستوردة خاصة الغنية منها (إعادة التوطين) لمواجهة المنافسين الجدد بهذه البلدان على اعتبار أن بلدانهم ستضع حواجز للدخول أمام الشركة أو لمراجعة ظروف السوق المحلي بشكل عام.
- تقوم بتطوير إستراتيجية المزيج التسويقي التي تمكنها من الاحتفاظ بميزتها ومركزها في السوق وذلك من خلال :
- تحسين وتطوير السلعة للمحافظة على الميزة التنافسية
- تكثيف التوزيع والتقرب أكثر بالمستهلك الأجنبي (الإمدادات)،
- المتوقع Positioning(القيام بالترويج المكثف لإبراز ميزتها وبالتالي خلق الصورة الذهنية بخصوص جودة السلعة (تفاديا للتقليد).
- التركيز على السعر (تخفيض الأسعار)،
- تنشيط المبيعات للتخلص من المخزون

1) **مرحلة الانحدار والتدهور :**

تتميز هذه المرحلة بانخفاض مبيعات الشركة صاحبة السلعة بفعل ظهور منافسون جدد (المنافسة الحادة) ليس فقط من الدول الغنية وإنما كذلك من الدول الفقيرة.

وبناء على هذا يكون تصرف الشركة وفق للحالتين التاليتين:

- إما التحضير للانسحاب من السوق .
- تمديد إستراتيجيتها (التحسين المستمر وتطوير منتجات جديدة) أو إعادة النظر في إستراتيجية المزيج التسويقي .

إن هذه النظرية وإن أثبتت صحتها فيما يتعلق ببعض السلع (كالصناعية والمعمرة) إلا أنها تبقى عاجزة عن تفسير الاستثمار في كثير من السلع الأخرى.

ثالثاً : لماذا تستثمر الشركات في الخارج ؟

- يوفر تعدد الأسواق الدولية فرصا كبيرة للشركات التي تمارس من خلالها أعمالها الدولية .
- كما خلقت الظروف والمتغيرات السياسية وفتح أسواق جديدة للمستهلكين والاتفاقات التجارية حوافز كبيرة لم تكن متاحة من قبل للشركات المحلية .
- وفر التقدم التكنولوجي ظروفا أخرى **للاستفادة من :**

1) اقتصاديات حجم الإنتاج الكبير من تخفيض في تكاليف الإنتاج .
2) ارتفاع في مستوى الجودة والقدرة على المنافسة .

وقد أدت كل هذه المتغيرات إلى ظهور منافسين من الدول النامية قادرين على الإنتاج بتكاليف أقل وأسرع وأفضل (كوريا، ماليزيا، الهند...) واستطاعت أن تنافس الشركات من الدول الغربية .

فبناء على هذا توجد العديد من الأسباب التي دفعت الشركات نحو الاستثمار الأجنبي منها ما هو مباشر ومنها ما هو غير مباشر كما هو مبين **في التالي** :

الأسباب غير المباشرة :

1) بروز النزعة الجماعية : في البداية كان التعاملات بين البلدان ثنائية مما أدى إلى عرقلة التعامل بوجود طرف ثالث . لكن في أعقاب الحرب العالمية الثانية وخاصة مع بروز اتفاقيات القات (GATT) وتعزيز الاتفاقيات الجماعية الدولية أخذت النزعة الجماعية تتعز شيئاً فشيئاً وبشكل أدى إلى انفتاح الحدود أمام الاستثمارات الخارجية.
2) زيادة المبيعات والأرباح .
3) الحصول على حصة في السوق الدولية .
4) الاستفادة من الإنتاج الزائد .
5) تخفيف الاعتماد على السوق المحلي .
6) تقوية القدرة التنافسية .
7) الحوافز الحكومية : (كثير من الحكومات تقدم حوافز لجلب الاستثمارات حتى تستطيع تنفيذ خططها الإنمائية وتخفيض العجز في ميزان مدفوعا تها).

الأسباب المباشرة :

تجنب الحواجز الجمركية والرسوم والضرائب :

لتفادي الحواجز الجمركية ذات الطبيعة المختلفة تفكر الكثير من الشركات في التواجد فعلياً من خلال الاستثمار الخارجي المباشر .

1) **تقليل من تكاليف الإنتاج** :

تلجأ بعض الشركات إلى إقامة استثمارات لها في بلدان أجنبية سعياً وراء تقليص تكاليف الإنتاج (وجود عمالة رخيصة وسهلة التدريب أو هروباً من تكاليف الشحن والتخزين ..) .

2) **ضمان التزود بالمواد الخام أو السلع الوسطية** :

هنا تجد شركة ما أن تزودها باحتياجاتها من المواد الخام أو السلع الوسطية لم يعد متصلاً أو منتظماً من الدول التي هي مصادرها التقليدية، يحدث ذلك لأن الشركات المزودة في البلد المصدر تكون قد عجزت عن إمداد زبائنها الخارجيين لأسباب إدارية أو مالية تقود إلى توقف عملياتها.

3) **تعزيز القوة التنافسية والتسويقية** :

بحيث يظهر للشركة أن تعزيز قوتها التنافسية والتسويقية مرهون بتواجدها الفعلي كمستثمر في الخارج فتلجأ إلى ذلك .

رابعاً : محددات الاستثمار :

1. **حجم ونمو السوق**

وهذا سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية. ففيما يركز المستثمرون على المؤشر الكلي (الناتج المحلي الإجمالي والدخل) في الدول المتقدمة المستثمرين يركزون على متوسط نصيب الفرد ومعدل نمو الدخل في نظرتهم للدول النامية، وهذا على اعتبار أن كثافة السكان قد تضلل الأرقام المتعلقة بالدخل بحيث تضخم الدخل الكلي وتعطي صورة مضللة لحجم السوق .

2. **الاستقرار السياسي** :

المستثمر الخارجي يركز عادة على أهمية هذه النقطة وتحديدا بالنسبة للبلدان النامية .

3. **البنـي الهيكلية** :

وهذا الأمر يطرح إشكالية لدى المستثمر بالنسبة للـــدول الناميـــة دون المتقدمة متغيرات السياسات وهو تحديـــد المتغيـــرات المتعلقـــة بالسياســـة الاقتصادية ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من ذلك مـــثلاً مـــدى سماحها بتملك الأجانب للأعمال ، تحويل الأموال ، الضـــرائب ، سياســـات الدعم المتبعة .

خامساً : طرق دخول الأسواق الدولية :

بشكل عام يوجد أمام الشركة خياران أساسيان هما: التصدير أو لتواجد بالخارج من خلال الأشكال المعروفة.

خيارات التصدير للخارج :

هذا الخيار بدورة يطرح خيارين أساسيين هما:

1) التصدير المباشر :

هو أن تقوم الشركة المنتجة بعملية التصدير بنفسها وهنا تقع المسؤولية على عاتقها، حيث تدار وتنفذ نشاطات التصدير من قبل جهة غيـــر مســـتقلة تنظيميا عن الشركة.

2) التصدير غير المباشر :

بموجب هذا الشكل تلجا الشركة إلى غيرها من الشركات والـــوكلاء الذين يقومون بالعملية بدلا عنها ويتحملون الجزء الموكل إليهم من المسؤولية في هذا الشأن، علما أن الاختيار بين الخيارين يبنى على أساس معايير تلعب فيها الخبرة والتحليل دورا بارزا.

3) الإنتاج في الأسواق الدولية

من أهم أشكال الإنتاج بالخارج لدينا :

1) الاستثمار المشترك .

2) الترخيص .

3) الإنتاج في السوق الأجنبي .

بيئة الأعمال الدولية:

1) لسياسية والقانونية والاجتماعية :

أولاً : مفهوم بيئة الأعمال

ثانياً : : البيئة السياسية و القانونية

ثالثاً : البيئة الثقافية الاجتماعية

تعتبر منظمات الأعمال:

- أنظمة اجتماعية .
- تنشط وسط بيئة معينة .
- أنظمة مفتوحة على بيئة خارجية تضم متغيرات توجه سلوكها .
- المنظمات تتأثر وتؤثر في البيئة التي تنشط فيها .
- معرفة البيئة عنصر أساسي لاستمرارية المنظمة ونجاحها .

التعرف على البيئة والتكيف معها يعد أمرا ضروريا لنجاح المنظمة . يتعين على منشأة الأعمال أن تراعي متطلبات بيئة الأعمال الدولية، كونها تعمل في ظروف مملوءة بالمخاطر وتختلف عن تلك التي اعتادت العمل فيها .

- ظروف تتسم بعدم التأكد، التعارض .
- لا تتمكن في كل الأحوال التعامل معها كونها تخرج عن سيطرتها .
- يجب عليها العمل على تحقيق الانسجام والتأقلم المطلوب للاستمرار في أعمالها .

أولاً : مفهوم بيئة الأعمال :

كل ما يحيط بالمنظمة (أي يقع خارجها) ويؤثر فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشر، أي مجموعة من المتغيرات (العناصر) التي تحـيط بالمنشـأة وتؤثر في مسارها الاستراتيجي

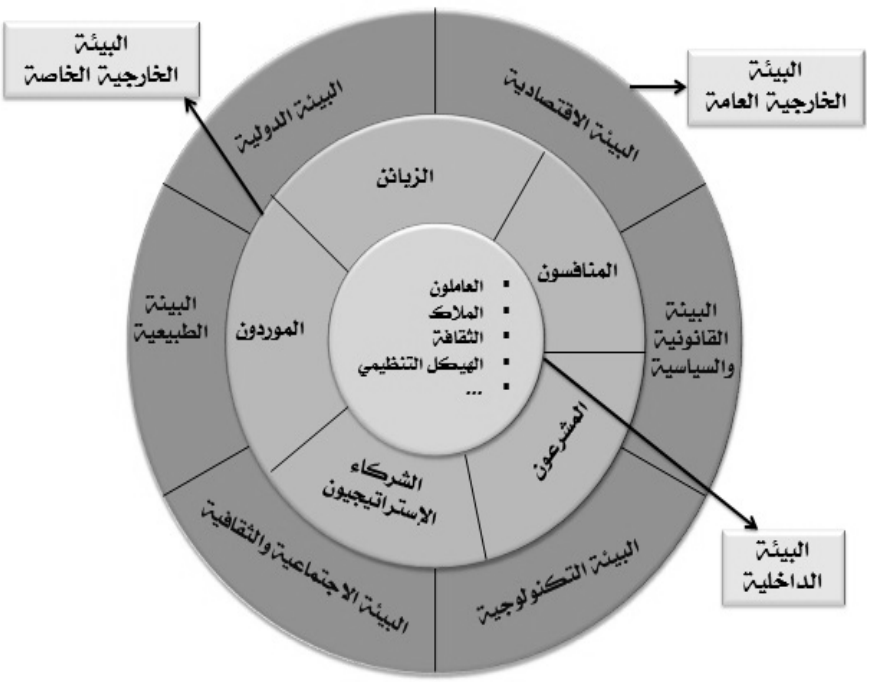

و يندرج **ضمن هذا الإطار**:

- البيئة الخاصة أو التنافسية.
- البيئة الخارجية الكلية. وتستمد دراسة بيئة الأعمال الدولية أهميتها مـن المخاطر والفرص التي تحتوي عليها.
- العلاقة الموجودة بين المنظمة والبيئة

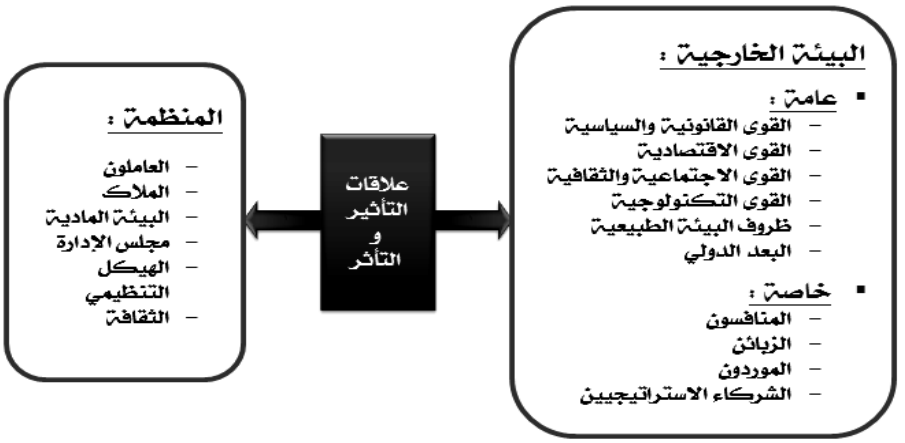

البيئة الخارجية (External Environment)

تنقسم البيئة الخارجية حسب درجة التأثير إلى :

1) البيئة الخارجية الخاصة.
2) البيئة الخارجية العامة.

1. **البيئة الخارجية الخاصة :**

تدعى أيضا بالبيئة التنافسية، وتضم مختلف العناصر التي تقع خارج حدود وسيطرة المنظمة والتي تؤثر على المنظمة بشكل مباشر (البلد المضيف).

- **الزبائن :** هم الأفراد الذين يستهلكون سلع وخدمات المنظمة.
- **المنافسون :** وهم جميع المنظمات التي تنافس المنظمة بغية الحصول على الموارد أو الزبائن.
- **الموردون** : المنظمات التي توفر الموارد المادية أو البشرية.
- **الممولون :** كل جهة توفر الأموال للمنظمة، البنوك، المؤسسات المالية

البيئة الخارجية العامة (General Environment) :

وتضم مختلف المغيرات الخارجية التي تقع خارج حدود وسيطرة المنظمة والتي تؤثر على المنظمة بشكل غير مباشر (البلد المضيف). **وتشمل الآتي:**

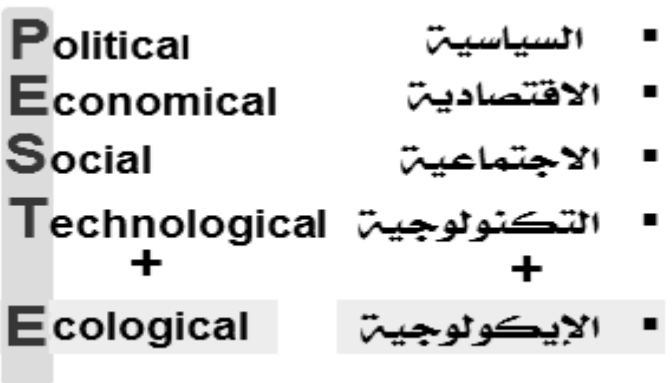

- **العوامل السياسية والقانونية :** القوانين، التشريعات، نظام الحكم.
- **العوامل الاقتصادية :** الوضع الاقتصادي، التضخم، السياسات المالية والنقدية (سعر الفائدة، سعر الصرف، العملات الأجنبية ..الخ)
- **العوامل الاجتماعية والثقافية :** الأعراف والعادات والقيم الاجتماعية، التعليم، تطور السكان .
- **العوامل التكنولوجية :** بائع التكنولوجيا، شروط التطوير والحصول عليها.
- **العوامل الإيكولوجية :** المحافظة على البيئة، جماعات الضغط، المسؤولية الاجتماعية، أخلاقيات الأعمال ..الخ.

أبعاد بيئة الأعمال الدولية

ويجب الإشارة هنا أن أبعاد بيئة الأعمال الدولية تمثل مجموعة من الفرص والتحديات التي يجب مراعاتها والتعامل معها، فلا بد من فهم مجموعة من المخاطر قد تواجه منشأة الأعمال التي تعمل في بيئة دولية. ووفقا للشكل الذي أدرجتاه في بداية المحاضرة، **يمكننا اعتبار:**

- البعد السياسي والقانوني بمثابة خطر البلد .
- البعد الاقتصادي بمثابة خطر تجاري وخطر مالي .
- البعد الاجتماعي بمثابة خطر اجتماعي .

ثانياً : : البيئة السياسية و القانونية :

1. **مكونات البيئة السياسية:**

1) **النظام الاقتصادي والقانوني :** أي فلسفة الدولة الاقتصادية (هل تتبع نظاما حرا أم نظاما التخطيط المركزي مثلا)؛

2) **وحدة الشعور الوطني :** مدى تنامي النزعة القومية بالبلد المعني؛

3) **مدى الاستقرار السياسي :** كلما كان هناك استقرار سياسي كلما أثر ذلك على الازدهار؛

4) **مدى تدخل الدولة وتحكمها :** (المصادرة، والتأميم، تحديد الأسعار ، الحد من الواردات) .

2. **المخاطر السياسية :**

نميز ما بين نوعين للمخاطر السياسية دوليا هما :

1) **مخاطر عامة :** وهي المخاطر التي قد تتعرض إليها جميع الشركات بدون استثناء .

2) **مخاطر خاصة :** وهي التي تواجه صناعة معينة أو شركة ما أو مشروعا بعينه .

و تنقسم المخاطر الخاصة إلى :

- **مخاطر تؤثر على الملكية :** وقد تؤثر على جزء منها أو تؤثر عليها كلها .
- **مخاطر تؤثر على العمليات :** وهي التي تمس بالعائد على الاستثمار وبالتدفق النقدي، وهذا النوع هو النوع الغالب فيما يتعلق بمخاطر العمليات، مثال ذلك (فرض تشغيل عدد معين من العمالة المحلية، تحديد الأسعار).

تعارض الأهداف بين المنشأة الدولية والدولة المضيفة :

أولا : تعارض المصالح في المجال الاقتصادي :

حيث أن هدف الحكومات في هذا المجال هو التنمية وزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في الأسعار، في ميزان المدفوعات، العمالة، **وهنا قد تتعارض مع توجهات المؤسسة الدولية وذلك في :**

1) مجال السياسات النقدية :

والتعارض قد ينجم عن عدة أمور(تهريب الأموال من بعض الشركات، تحويل الأرباح، التمويل عبر الشركة الأم بالخارج في حالة فرض الدولة قيود على التمويل...)؛

2) السياسات المالية :

وهي السياسة الخاصة بالإنفاق والإيراد الحكوميين فالضرائب والإعفاءات الضريبية تؤثر على الإيرادات، فضلا عن أن تواجد الشركات في بعض المناطق قد يشكل عبئا على الدولة من حيث توفير التجهيزات والمرافق .

3) أسعار العملات وموازين المدفوعات :

عند العجز تلجأ الدولة إلى تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات وقد تلجأ إلى تخفيض عملتها المحلية مما قد لا يتلاءم ومصالح هذه الشركات؛

4) السياسة الحمائية الظاهرة والمقيدة؛

5) سياسات التنمية الاقتصادية.

ثانياً : تعارض المصالح في مجالات غير اقتصادية :

هناك الكثير من المآخذ التي ينظر من خلالها البعض إلى الشركات المتعددة الجنسيات من حيث تعارض المصالح في مجالات غير اقتصادية

منها على سبيل المثال(استعمار اقتصادي، استخدام تقنية غير ملائمة للدول، شؤون الإرث الثقافي والديني، أثرها على الأمن القومي والسياسة الخارجية، اتهامات أخرى كالتهرب الضريبي...).

3. القوانين التي تخضع لها الشركات . م . ج :

في الوقت الذي لا توجد فيه هيئة عالمية للتحكيم في النزاعات التجارية والاستثمارية، فإنه عادة ما يتفق المتنازعون على فض نزاعاتهم عن طريق **أحد النظم القانونية التالية**:

1) القانون الدولي؛
2) قوانين البلد الأم؛
3) قوانين البلد المضيف.

استراتيجيات درء المخاطر :

استراتيجيات درء المخاطر يمكن أن تتخذ على مستوى ثلاثة مراحل هي :

الإجراءات المتخذة قبل الدخول للبلد:

- التفاوض المسبق ؛
- التأمين ضد المخاطر .

ب-**إجراءات عند بدء وأثناء العمليات** :

وهنا يكون الأساس هو التمسك بالاتفاقات وعدم التنازل عن الحقــوق مع اللجوء لإجراءات التحكيم الدولية المعروفة في حالة النزاع.

ج-**الإجراءات البعدية** :

وهنا يتعين التخطيط المسبق لما قد يحدث من طوارئ .

ثالثاً : البيئة الثقافية الاجتماعية :

1) **العناصر الفيزيقية :**

ويدرس ضمن إطارها جملة الخصائص الفيزيقية(الطبيعية) لسكان البلد المعني وما لها من تأثير على الأعمال الدولية وكذا على سلوك ومزاج البشر، **ويمكن تقسيمها إلى:**

- خصائص الطقس والمناخ .
- الخصائص الجسدية والمظهر الخارجي للسكان .
- الثقافة المادية، التي تمثل كل شيء صنعه الإنسان بما في ذلك البني الهيكلية لتأثيرها على سلوك الناس وأذواقهم وكونها مرآة عاكسة لقيمهم(العمارة، التقنية، الفنون...).

2) **العناصر الديمغرافية:**

و يتعلق الأمر بجملة الجوانب السكانية ذات الأثر الواضح على مجال الأعمال الدولية وخصوصيات كل بلد ضمن ذلك، **ويتمثل أهمها فيما يلي :**

- معدل نمو السكان .
- حجم الأسرة .
- التعليم .
- العلاقات الأسرية .
- القضايا المتعلقة بتمركز السكان (المدن، خارج المدن).

1. **العناصر السلوكية :**

وتتعلق بجوانب تخص قضايا القيم والعقيدة والنظرة العامة للأشياء ويمكن الإشارة **ضمن هذا الإطار إلى ما يلي:**

- الانتماء إلى الجماعات (عرقية، قبيلة، عشـــيرة، دينيـــة..) حسب طبيعة كل مجتمع .
- النظرة إلى العمل .
- أهمية نوع المهنة .
- النظم الاجتماعية كقواعد موجهة لسلوك الأفراد.
- اللغة والتواصل .

البيئة المالية الدولية1

(المنظمات المالية الدولية)

عناصر المحاضرة :

مقدمة

أولاً : **منظمات تعمل في تمويل موازين المدفوعات والتجارة**

ثانياً : **منظمات تعمل في تمويل التنمية والاستثمار**

ثالثاً : **مؤسسات تعمل في ضمان الاستثمار والخدمات المساعدة**

مقدمة :

يقصد بالبيئة المالية للأعمال الدولية كافة المنظمات والمؤسسات المالية والأفراد المستثمرين والبنوك وشركات التأمين وغيرهم من العـــاملين فـــي مجال الأعمال الدولية المتواجدة في بلدان وظروف معينة ومختلفة حيث :

- يتفاعلون مع بعضهم البعض، ويعرضون المال على المستثمرين الباحثين عنه .
- يبيعون ويشترون الأوراق المالية (كالأسهم والسندات والعملات الأجنبية)
- الباحثين عن تحقيق الثروة

ويتم ذلك على ساحة عريضة من العالم الذي أصبح وكأنه سوق واحدة (العولمة) :

- تتدفق عليه مبالغ مالية ضخمة .
- تربط بين أجزائه نظم اتصالات متقدمة وفورية ومتعددة الطرق والأساليب .
- لذلك من المهم معرفة مكونات بيئة الأعمال الدولية وبعض أشهر المنظمات والمؤسسات المالية الدولية.

البيئة المالية الدولية إذن هي :

ساحة كبيرة تتدفق فيها الأموال بشكل كبير، وتضم مختلف السلطات النقدية في كل بلدن والمؤسسات المالية والإقليمية والبنوك والشركات العالمية والمحلية والأفراد والمؤسسات.

أولاً : منظمات تعمل في تمويل موازين المدفوعات والتجارة :

صندوق النقد الدولي International Monetary Fund :

منظمة دولية تأسست عام 1944م بموجب نفس الاتفاقية التي تمت الموافقة فيها على إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهي ذات الاتفاقية التي سميت بالاتفاقية برايتين وودر (Breton Woods) نسبة للمدينة التي انعقدت فيها الاجتماعات .

وقد جاء ذلك لإعادة ترتيب الوضع النقدي العالمي أثر انهيار قاعدة الذهب وتردي التجارة والاقتصاد العالميين .

أهداف صندوق النقد الدولي :

- تشجيع التبادل النقدي بين الدول الأعضاء وتسهيل وتوسيع التجارة ما بين الدول .

- العمل على ثبات صرف العملات ووضع نظـــام متعـــدد الأطـــراف للمدفوعات المتعلقة بالمعاملات الجارية للدول الأعضاء .
- التخلص من قيود الصرف الأجنبي .
- مساعدة الدول التي تعاني الاختلال في موازين المدفوعات بالتحويل دون الحاجة للاتخاذ تدابير انكماشية قصيرة الأجل .

١) **رأس مال وإدارة الصندوق :**

تساهم الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق بنسب مختلفـــة اعتمـــادا على الدخل القومي والوزن التجاري لكل دولة . أما عن الإدارة فان التـــأثير يتبع للحصص المملوكة والتي على أساسها يتم التصويت .

- يبلغ عدد الأعضاء في الصندوق نحو 184 دولة .
- يبلغ رأس ماله 145 مليار دولار .
- يشرف على أدائه مجلس حكام منتخبـــين مـــن وزارات الـــدول الأعضاء ومجلس المديرين التنفيذيين .
- تساهم كل من بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، والمملكة العربية السعودية بحصص كبيرة .
- أما الدول الأخرى فتساهم بنسب رمزية مختلفة تدفع 1\4 حصتها بالذهب أو الدولار، والمبلغ المتبقي يدفع بالعملة الوطنية لكل دولة .

٢) وظائف الصندوق :

أ) تنسيق أسعار الصرف بين الدول الأعضاء ؛

ب) تقديم القروض للدول المحتاجة لمعالجة العجـــز المؤقـــت فـــي موازين مدفوعا تها باشتراط تدابير معينة ؛

ج) تبادل الآراء والتشاور .

مع زيادة اعتماد العديد من دول العالم على مساعدة صـــندوق النقـــد الدولي وجد هذا الأخير نفسه في وضع يؤهلـــه للتـــأثير علـــى السياســـات الاقتصادية للدول التي تتقدم منه للمساعدة، فالصندوق يطبق عليها ما يسمى بـــ"سياسة التكييف الهيكلي" أي أنه يشترط على الدول المقترضة أن تطبـــق داخليًا سياسة تقشفية بهدف تحقيق التوازن في ميزانها التجـــاري، وميـــزان المدفوعات، والحد من معدلات التضخم.

ثانياً : منظمات تعمل في تمويل التنمية والاستثمار :

ومنها على المستوى الدولي البنك الدولي للإنشاء والتعميـــر ، وعلـــى المستوى الإقليمي الصندوق العربي للإنمـــاء الاقتصـــادي والاجتمـــاعي ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ، وعلى المستوى القطري ، لدينا الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والصندوق السعودي للتنمية .

١. البنك الدولي :

أنشأ العام 1944م نفس الاتفاقية التي أنشأ بها صندوق النقد الدولي .

❖ **أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير :**

1) العمل على نمو التجار العالمية والمحـــافظ علـــى التـــوازن مـــوازين المدفوعات وتشجيع استثمار الأموال الدولية
2) تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة .
3) منح القروض إلى المؤسسات الاقتصادية في الدول الأعضاء.

وظائـــف البنك الدولي للإنشاء والتعمير :

1) تقديم القروض للدول الأعضاء التي لا ستطيع الاقتراض مـــن الســـوق العالمي بشروط السوق التجارية .

2) ضمان القروض التي يقدمها المستثمرون العاديون لمشاريع في الـــدول النامية .

3) منح ائتمان متوسط وطويل الأجل لمساعدة الدول المحتاجة في مشاريع البني الهيكلية وكذا بعض التجهيزات ذات الطابع الخاص بشراء المعدات والآلات الزراعية وذلك بشروط ميسرة.

4) إنعاش الاستثمار الدولي عن طريق المشاريع الإنتاجية .

- ❖ تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء .
- ❖ المؤسسات الإقليمية :

ونشير هنا تحديدا إلى :

1) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي .
2) المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا.
3) البنك الإسلامي للتنمية .

الصناديق القطرية :

1) الصندوق السعودي للتنمية .
2) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .

ثالثاً : مؤسسات تعمل في ضمان الاستثمار والخدمات المساعدة :

ضمن هذا الإطار توجد عدة منظمات دولية وإقليمية وقطرية في المجال:

1) الوكالة الدولية لضمان الاستثمار .
2) الوكالة العربية للاستثمار .
3) وكالات قطرية أخرى .

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار :

تأسست العام 1988 في كوريا الجنوبية وهي عضو في مجموعة البنك الدولي وتعمل بإدارة مستقلة عنه وتعمل على تحقيق أهدافها من خلال التأمين على الاستثمارات الأجنبية من المخاطر السياسية وتقديم الضمانات للشركات م ج وكذا للمقرضين وبالتعاون مع البلدان النامية لاجتذاب الاستثمارات إليها.